

85 في المائة من التلاميذ بتيزنيت تعرضوا للعقاب

25 في المائة من المعاقبين كرهوا الأساتذة والمدرسة و17 من الأساتذة أيدوا إباحة العقاب البدني في الفصل



بعض الأساتذة يلجؤون إلى إحراج التلاميذ أمام زملائهم

(أرشيف)

يمثل الذين سبق لهم أن طردوا من مؤسساتهم الأصلية نسبة أقل، ما قد يفسر برغبة هؤلاء في تجاوز منزلقاتهم السابقة، من أجل تحقيق نتيجة مرضية في نهاية الموسم الدراسي ونفاذي تكرار عملية الطرد من المؤسسة التي التحقوا بها. وإذا كانت نسبة 84 في المائة بينما يشكل التلاميذ الجدد نسبة 20 في المائة والكهروون نسبة 36 في المائة والمثلثون 44 في المائة، فيما يمثل متوسط التحصيل فقط 16 في المائة، هذا ولم يتم تسجيل إحراج المتفوقين على الإطلاق من حصص الدراسة. كما أن هناك اختلافا بين نسب التلاميذ الذين يتم إخراجهم من المتعلمين الجدد، والمكرمين، والمثلثين بمستوى دراسي معين، إذ يحتل المثلثون الصدارة، على خلفية فقدان الأمل في الاستمرار في الدراسة، ومن ثم عدم الإحتراز والإهتمام بها، وهو ما ينتج عنه، حسب خلاصات الدراسة، عدم إنجازهم للواجبات المدرسية، علاوة على بلوغهم لسن حرجة، إذ منهم من يتجاوز 18 سنة بالنسبة إلى تلاميذ السنة الثالثة إعدادي.

الابتدائي إلى آخر التعليم الإعدادي. ويعتقد الباحثون أن هناك علاقة جدلية بين إخراج المتعلمين من الفصل ومستوهم الدراسي، إذ تبين نتائج الدراسة أن المتأخرين دراسيا يشكلون نسبة 84 في المائة بينما يشكل التلاميذ الجدد نسبة 20 في المائة والكهروون نسبة 36 في المائة والمثلثون 44 في المائة، فيما يمثل متوسط التحصيل فقط 16 في المائة، هذا ولم يتم تسجيل إخراج المتفوقين على الإطلاق من حصص الدراسة. كما أن هناك اختلافا بين نسب التلاميذ الذين يتم إخراجهم من المتعلمين الجدد، والمكرمين، والمثلثين بمستوى دراسي معين، إذ يحتل المثلثون الصدارة، على خلفية فقدان الأمل في الاستمرار في الدراسة، ومن ثم عدم الإحتراز والإهتمام بها، وهو ما ينتج عنه، حسب خلاصات الدراسة، عدم إنجازهم للواجبات المدرسية، علاوة على بلوغهم لسن حرجة، إذ منهم من يتجاوز 18 سنة بالنسبة إلى تلاميذ السنة الثالثة إعدادي.

بجهة سوس ماسة درعة، مع تباين على مستوى انتشارها، وتشير نتائج البحوث الميدانية إلى أن الظاهرة متوسطة الانتشار في نصف المؤسسات التي استهدفتها الدراسة، وضعيفة في 33.33 في المائة منها، ومستفحة في 16.66 في المائة منها. وأبرز البحث الميداني أن المؤسسات المتواجدة بالوسط القروي لا تعرف إلا نسبة ضعيفة من انتشار الظاهرة، فيما تنتشر حد الاستفحال ببعض المؤسسات.

إخراج التلاميذ من الفصل

وأكدت نسبة 90 في المائة من أطر هبة التدريس المستجوبة، أنهم يلجؤون إلى اتخاذ إجراء إخراج التلاميذ والتلميذات من الفصل، مسلحين أن نسبة الذكور ترتفع أكثر، وبلغت 94.44 في المائة مقارنة مع الإناث التي بلغت 5.55 في المائة، وختباين نسب الذين يتم إخراجهم من الفصل الدراسي حسب المستوى التعليمي، فهم مرتبون حسب النسب التالي، من السنة الثالثة إلى الأولى من التعليم الإعدادي، حيث تبلغ نسبة تلاميذ السنة الثالثة إعدادي 64 في المائة والسنة الثانية 28 في المائة، فيما لا تتجاوز نسبة إخراج تلاميذ السنة الأولى 8 في المائة، ويعزي الباحثون ذلك إلى ارتباط الأمر بعامل المرحلة من جهة، وبانتقال المتعلمين من جو دراسي بالتعليم

الشغب والعنف المدرسي

لاحظت الدراسة أن هناك تماثلا بين نسب التلاميذ الأصليين بالمؤسسات التعليمية وبين الوافدين عليها من الذين يتم إخراجهم من الفصل الدراسي خلال الحصص الدراسية، ويليه المرحض لهم باستئناف الدراسة، بينما

وأوعز نصف الإداريين المستجوبين تنامي الظاهرة إلى عدم الإلتزام المدرسين بالتشريعات المنظمة، إذ يعتبر بعضهم كل تصرف للمتعلم داخل الفصل حالة قصوى تعوق استمرار العملية التعليمية، وذلك إما لعدم قدرتهم على ضبط القسم، أو لعدم الإطلاع أو تجاهل التشريعات المتعلقة بالموضوع، إذ عبر 30 في المائة من الأساتذة المستجوبين بشكل صريح عن عدم اطلاعهم على التشريعات المنظمة.

محمد إبراهيمي (أكادير)

تقلص ظاهرة تعنيف وعقاب التلاميذ بالحسيمة

ممارسة العنف أدت خلال السنوات الماضية إلى مثول أحد رجال التعليم أمام المحكمة

ويعتمد أساتذة التعليم الابتدائي بالحسيمة على وسائل عدة لتقويم سلوك التلاميذ الذين يخالفون القانون الداخلي، ما يؤثر على وضعيتهم النفسية، وينشئ لديهم الخوف والمكر والحرج عن الدفاع عن أرائهم، وادت ظاهرة تعنيف التلاميذ بإقليم الحسيمة خلال السنوات الماضية إلى مثول أحد رجال التعليم أمام المحكمة، وهي حالة تعمق في غالب الأحيان أزمة الأستاذ الذي يتكوى بنسار البحث عن الحل عبر الصلح.

ويقتصر أحد الأساتذة بالحسيمة اللجوء إلى حملات التحسيس لتلاميذ مختلف المؤسسات بضرورة احترام المؤسسة وأطرها، وإطلاعهم على القانون الداخلي حتى «يعبر من أنذر، ولا يجنبني على أحد. وعكس ما قد يبدو للابحج من أن العقاب بالضرب أو وسيلة أخرى إجراء فعال في تغيير السلوك، فهو حسب الأستاذ نفسه إجراء غير مرغوب فيه، إذ لا يجد الأستاذ في العقاب آخر حل يمكن اللجوء إليه في التعامل مع أي سلوك غير سوي، بالنظر إلى كثرة سلبياته النفسية التي قد تلازم التلميذ طيلة حياته وحتى لما يتقدم به العمر.

جمال الفكيكي (الحسيمة)

الثانوي التأهيلي والإعدادي مضطرا إلى معالجة بعض المواقف بأساليب تقليدية كإهانة التلميذ، ما تنتج عنه مأسايات بينه وبين المعلمين غالبا ما تؤدي إلى التعنيف والضرب والكم. ويلج بعض الآباء وأولياء التلاميذ الذين باتوا يشكون ظاهرة العنف داخل بعض المؤسسات التعليمية الابتدائية بالحسيمة على أن لا تكون العقوبة مثلا أول ما يفكر فيه الأستاذ الناجح والمدرس المنتضب بادبيات المفاهيم الجديدة للتربية.

وأكد أحد المفتشين أن ظاهرة العنف والعقاب داخل الحشرات الدراسية خاصة بالتعليم الابتدائي لن تجدي نفعا ولن تكون لصالح التلاميذ، بل توثر لدى الطفل الخشوع والخضوع والاستسلام في كل المواقف، ولو كان الموقف يستدعي الشجاعة والجرأة والصعد بالرأي. واعتبر المفتش العقوبة ليست بالضرورة ضريبا مبرحا، بل في إجراء يتخذ الأستاذ في حق التلاميذ المخالفين لنظام المدرسة بسبب سلوك غير مرض داخل الحشرات الدراسية قد يصدر عنهم، حفاظا على نظام المؤسسة، والنج أحد رجال الإدارة التربوية بالحسيمة، على أن ينال التلميذ الجزاء المناسب،

الحالة النفسية إلى تسليط العقاب المادي على التلميذ، لتصرف الطاقة الانفعالية المكبوتة.

وصف أحد الفاعلين التربويين الظاهرة بغير الصحية، وقال إن هناك أسبابا عدة على اعتبار أنها مجرد رد فعل على بعض السلوكيات التي قد تصدر عن بعض التلاميذ، ما يفرض أحيانا على الأساتذة التصرف تجاه سلوكيات التلاميذ بشكل قد يصل أحيانا إلى تعنيف التلميذ أمام زملائه، وعقابه بطريقة أخرى، وإظهار نوع من الحزم في تهديد سلوك بعض التلاميذ الذين لا يهتمهم غير التوشيش على زملائهم.

وتختلف تلاميذ مختلف المؤسسات التعليمية بإقليم الحسيمة بحكم تكوينهم وتربيتهم في سلوكياتهم وتصرفاتهم، كاختلافهم في قدراتهم العقلية وتحصيلهم الدراسي، ويجمع نساء ورجال التعليم على أن هناك تلاميذ يتسمون بالهوء والاحترام والانضباط داخل الحشرات الدراسية، في الوقت الذي يجدون فيه آخرين يسلكون سلوكيات غير مرغوبة ويخرقون نظم المؤسسات التعليمية وتعليماتها.

ويجد المدرس نفسه خاصة بالتعليم

تراجعت أساليب عقاب وتعنيف التلاميذ لدى العديد من أساتذة التعليم الابتدائي بمختلف المؤسسات التعليمية التابعة للتعليم الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالحسيمة. واعتبر العديد من المهتمين بالشأن التعليمي بالمنطقة ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية تقتضي النوعية بطورتها عبر فتح حوار صريح مع الأساتذة وكذا التلاميذ، وإشراك الأسرة وجمعية الآباء لحل المشاكل التربوية وتجاوز الطرق التقليدية، مع ضرورة وعي المدرس بحاجيات التلميذ وحالته النفسية أثناء الرد على أي سلوك يصدر منه.

وأكد العديد من نساء ورجال التعليم المعلمين بالتعليم الثانوي والتأهيلي والإعدادي بالحسيمة أن ظاهرة تعنيف التلاميذ وعقابهم تقلص بالمنطقة بشكل لافت، واصفين إياها بالسلوك التربوي الذي يدمر العلاقة بين التلميذ والأستاذ باعتباره مريدا، مضيفين أن الاكتناظ في الأقسام تكثر معه المتشادة بين التلاميذ يصعب معها ضبطهم، ما يتسبب في توتر أعصاب الأساتذة وبالتالي اللجوء إلى نوع من أنواع العقاب، خاصة بعدما يفقد الأستاذ تزانته، وتفضي به تلك

وجهة نظر



المكي ناشيد *

في نقد الحاجة إلى العقاب

في حصة لتكوين المديرين الجدد على طرق دراسة «حالة»، وأساليب معالجتها، اقترح أحد المشاركين من بين المتدربين حالة كمنودج للدراسة وقعت بالمؤسسة التي يشرف عليها وعالجها، حسب قوله، بما تستحق من صرامة وحزم.

إنها بالفعل حالة جدية بالتأمل والتخيل، يمكن عرضها كالتالي: عثر معلم بالقسم الثالث ابتدائي عن طريق الصدفة على رسالة حب متبادل بين تلميذين من الجنسين بنفس القسم، فهاله الأمر، ولم يدر ماذا يفعل، فالموضوع بالنسبة إليه، حساس جدا، إذ يتجاوز صلاحياته، فهدر إلى مدير المؤسسة لينبئه بما حصل، فهو الأكثر حنكة في تدبير القضايا التربوية الشائكة، لكن هذا الأخير بعد تلقيه الموضوع، وبعد بحث في مختلف عناصره، ومكوناته وأسبابه ودواعيه، القريب منها والبعيد، توصل بحصيف رأي، وثاقب فكره، وعميق نظره، إلى أن هذين التلميذين شيطانان شريران، تسكنهما بذور الفسوق والانحراف التي ينبغي التعجيل باجتماعها من الآن بكل ما يتطلب الأمر من قسوة وصرامة حتى لا تتصلب في نفسهما تلك البذرة الخبيثة، على أن هذه العملية ليست من السهولة بمكان، إذ ينبغي إشراك أولياء أمور التلميذين بإخبارهم بالموضوع وتحميلهم كامل المسؤولية في تقويم هذا الانحراف في السلوك الأخلاقي لأبنائهم، لذلك لم يتوان في استدعائهم ، وإبلاغهم بكامل التفاصيل، الشيء الذي أثار ثائرة الأبوين، فانهال كل منهما على ابنه على رؤوس الأشهاد، ضريا ولكما ورفسا باستعمال كل ما وجد في متناول اليدين من أدوات وأشياء، يصاحب ذلك هيجان انفعالي، وصراخ يصدر بكل ما ينطوي عليه معجم الألفاظ البذيئة والدينية من شتم وقذف وذم في حق كل من الظلمين المعنيين.

وهكذا تشكل هذه الحالة واقعة نموذجية بالفعل، تتداخل فيها مختلف مكونات العملية التربوية: المعلم والمدير من المؤسسة التعليمية والأبوين عن الأسرة، لتمارس أسوأ أشكال القسوة والظلم والطغيان في حق صبية لم يصلوا بعد سن الرشد والمسؤولية، فهل حقا خطأ هؤلاء الصبية؟ أم أن الخطأ في الأسلوب التربوي المعتاد؟ ما هي نظرة الفكر التربوي الإسلامي لموضوع العقاب بمختلف أشكاله؟ ما رأي علم النفس والتربية الحديثة؟ وهل هناك من قوانين زاجرة للحد من الاعتداء على الأطفال باسم المشروعية التربوية؟

إننا لا ينبغي أن نسقط على سلوك الطفل معايير قيم الراشدين وأحكامهم، وإنما ينبغي النظر إلى سلوكه على ضوء ما هو شاذ أو سوي من سلوك الطفل حسب المعايير السيكوسوسيولوجية لكل مرحلة من مراحل النمو ، ولأنشك أن الظلمين في هذه الحالة، يجتازان مرحلة الكون، ولكنهما لا يعيشانها حسب ما يبدو، فمن مميزات هذه المرحلة أن يعيل الطفل إلى الجنس المائل، وليس العكس، الشيء الذي يؤثر إلى نوع من التثبيت في مرحلة سابقة حيث يعيل الطفل في المرحلة الأوبيفية إلى الجنس المخالف، أو في مرحلة الاستطلاع الجنسي حيث يكون لعدم إشباع فضوله المعرفي تأثير سلبي يظهر على سلوك الطفل مستقبلا، وهكذا فما تعرض إليه الطفل من سوء المعاملة هو تعبير عن جهل بطبيعة الطفولة سيكون له لا محالة، أسوأ تأثير على شخصية كل منهما، وهو السلوك الذي ترفضه كل النظريات التربوية على الإطلاق. إن العقاب بمختلف أشكاله مرفوض في الفكر التربوي العربي الإسلامي الذي أدرك في وقت مبكر مدى خطورة الشدة على المتعلمين سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو الخلقية، وهو الموضوع الذي تناوله الفقهاء والفلاسفة منذ القرن الثاني الهجري مع ابن سحنون، مورا بالقباسي والغزالي وإخوان الصفا وابن جماعة وصولا إلى ابن خلدون ، قاسمهم المشترك تحريم الشدة على المتعلمين في جانبها المادي المتمثل في أشكال العقاب البدني، أو في جانبها الرمزي المتمثل في أساليب العقاب المعنوي من شتم وقذف وهانة وتخثير... فالشدة على المتعلمين في نظر هؤلاء مضرة بهم، لأنه «من كان مريبا بالمسرف والفهر من المتعلمين... سلبها به الفهر، وضيق على النفس في انبساطها، ودعا إلى الكسر، وعمل على الكذب والخبث... وعلمه المكر والخديعة لذلك، وصارت له هذه عادة وخلقاً» (ب) وبدل ذلك ينصح الغزالي بأن يزجر المتعلم عن سوء الأخلاق بطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ، فإن التصريح، بالنسبة إليه، يورث الجراءة على الهجوم، ويهيج الحصر على الضمائر، فكم كان هؤلاء الأسلاف بالرغم من فارق الزمان، أكثر تقدما في المجال التربوي عنا نحن اليوم الذين نعيش في عصر التطور العلمي والتكنولوجي، وحقوق الإنسان بشكل عام.

وبالقدر نفسه أو أكثر، ترفض التربية الحديثة، وعلم النفس كل أشكال العنف والعقاب في العمل التربوي والتعليمي، فقد دلت الأبحاث السيكولوجية، والبيانات العيادية المستمدة من دراسات ميدانية على أن سوء التوافق الشخصي والاجتماعي الذي يظهر بين الكبار، يعود بصفة خاصة إلى خيرات مؤلة عاشها الفرد في طفولته، ثم إن العملية التربوية التي تقوم على الوعد والوعيد، والترهيب والترغيب، لا شك أنها توثر المنعرج الخوف من المدرس، فيتكون لديهم نفور من المدرسة ومن التعليم ككل، وقد قال (الآن)، «كيف أعلمه وهو لا يحيني»، فالعقاب المدرسي يولد لدى الصغار الكراهية بدل الحب، الرهبة بدل الرغبة، الأنطواء بدل الانبساط، الحزن بدل الفرح، التعاسة بدل السعادة، والشامد بدل التفأل... بل إن أوصاف لا تنتج إلا عبدا»(أفلاطون).

وإلى جانب ذلك، فإن الجانب الحقوقي والقانوني يمنع العقاب بل وجبره، وفي هذا الصدد، تشكلت بداية العمل على ترسيخ مبدأ حقوق الطفل، والإنسان، نقطة تحول جوهرية في النظرة إلى العقاب البدني، وهكذا، ومع تنامي ضاكرات الآباء مع مطلع سنوات الثمانين، أصدرت الوزارة أهم مذكرة في موضوع العقاب بالمؤسسات التعليمية تحت عدد 151 بتاريخ 23 أكتوبر 1985، وعلى ضوءها تأسلت العديد من المذكرات النيابية، تحت جميعها على وجوب تجنب العقاب البدني.

أما القانون العام فقد وضع رجل التعليم أمام ثلاث مسؤوليات أرى من الضروري التذكير بها:

– مسؤولية جنائية يحددها القانون الجنائي في الفصول 132 و 433 وما يليه و400 وما يليه، التي تتحدث عن الأهلية في تحمل المسؤولية الجنائية، وعلى العقوبات الصادرة في حالة الضرب والجرح ولو كان ناتجا عن الأساتذة سواء عن حسن نية أو عن سوء نية.

– مسؤولية مدنية توظرها المادة 147 من قانون الالتزامات والعقود الذي يحدد الخطأ الناتج عن إيذاء المتعلمين، وعن الضرر الحاصل، ثم العلاقة السببية ما بين الخطأ والضرر.

– المسؤولية الإدارية وتعلق بالمسؤولية التأديبية التي يخضع لها رجال التعليم إذا ما ارتكبوا خطأ إداريا من ضمن مسؤوليات عقاب التلاميذ.

العقاب إذن، سلوك مرفوض تحضت أي ذريعة كانت، مرفوض تربويا، مرفوض سيكولوجيا، مرفوض تشريعا، مرفوض حتى ولو تم بتواطؤ بين المدرسة والأسرة، لكن ليست هناك أسباب ودواع أخرى تشكل ضغوطا تجثم على انفس المدرس فلا يجد أمامه من متنفس سوى العقاب كتعبير عن انعدام الصبر وفقدان الصبرية؟ ليس من الممكن فتح نقاش صريح حول أوضاع رجال التعليم داخل المؤسسات التعليمية؟

«باحث في التربية»

دراسة: الفتيات وأبناء الأغنياء أقل عرضة للضرب

التحقير والاستهزاء والطرده من الفصل وتغيير المكان والعزل أكثر العقوبات شيوعا

المستهدف من العقاب والذي يؤثر سلبا على الدور المنوط به داخل المدرسة ووسط المجتمع أيضا. ورغم كل ذلك يصير بعض الأساتذة على أن العقاب ضروري وقابل على الجودة والانضباط، في وقت تنبذ فيه مذكرات وزارة التربية الوطنية العقاب لأن مبتدؤه لاتبوي وخبره كذلك. فالدراسات التربوية الحديثة خلصت إلى أن العقاب هو إجراء سلوكي غير فعال لأنه لا يستطع أن يقيم الإيجابية إلا بصورة مؤقتة فقط، ويجاوب بعض المدرسين أن يربط العقاب بالضرب في وقت يمتد فيه إلى العقاب النفسي، وحددت دراسة مغربية أشكال العقاب النفسي في الممارسة التربوية المغربية في السب والشتم أمام الزملاء مما يؤدي إلى توتر المدرس والتلميذ على حد سواء.

أي التلميذ، فكم من معني بالضرب والعقاب المعنوي، يصرح علانية «أنا كرهت المدرسة، أنا ما نمشيش للمدرسة، المعلم كيبزيرني، المعلم كيعقدني...»، فكم من تلميذ غاب عن المدرسة لهذه الأسباب، ولا يتعلق الأمر هنا بالمدرسة الابتدائية فقط بل يتجاوزها إلى الإعدادي والثانوي، وكان غيابه مدخلا لنهاية مشواره الدراسي، فالعقاب كما تثبتت الدراسة يعتبر عاملا من عوامل الهجر المدرسي.

كم من تلميذ تعثر في دراسته بسبب العقاب أيضا، ويتجنب دائما اللحظة التي يخضع فيها من سبب المدرسة. كم من تلميذ أيضا بسبب تعرضه للعنف دخل عالم اللامبالاة والانطوائية كأرضية مهدت له الطريق للانتقاع النهائي من الدراسة، يضاف إلى ذلك الخوف الذي يتنابذ

بدرسون، ما يؤكد العلاقة التقليدية السائدة في ما مضى بين الأستاذ والتلميذ المبنية على السلطة، بل هناك اقتناع باستعمال العقاب البدني من أجل اجتهاد التلميذ ووصوله إلى ما يصبو إليه من رتب مرضية. من جهة أخرى أكد 58 في المائة من الأساتذة المستجوبين أنهم يستعملون العنف لتحقيق الكفايات المرجوة في العملية التعليمية، فيما أبرزت الدراسة أن 33 في المائة من المستجوبين يستعملون العنف من أجل الحفاظ على النظام داخل المؤسسة.

إن ظاهرة العقاب بكل أشكاله تؤدي أحيانا إلى مأس أوصلت بعض التلاميذ إلى المستشفيات في وضعية حرجة منهم من قضى، لكن وأيضا تؤدي إلى مأس أخرى لايرك كل تفاصيلها إلا المستهدف منها

فقد افاد بحث تربوي أنجزته «بديعة بوعروبو «التي درست الظاهرة انطلاقا من عينة من التلاميذ على أرضية استمارة مالاها 74 متعلما هم على وشك إنهاء المرحلة الابتدائية، وجاءت النتائج أن نسبة من تعرضوا للعنف الجسدي تبلغ 100 في المائة، أما نسبة الذين تعرضوا للعنف المعنوي فهي تقارب 80 في المائة، مستنتجة (أي الدراسة) أن العقاب البدني بمعنى الضرب هو أكثر شيوعا مقارنة مع العنف المعنوي، وأجرت الأساتذة أيضا استطلاعا آخر للراي شارك فيه 24 أساتذا وأساتذة يعملون بمدرسة بوجدور بتاوريرت طرحت خلالها مجموعة من الأسئلة. وأكد أزيد من 79 في المائة من المدرسين أنهم تعرضوا للعنف داخل المدرسة عندما كانوا

أنهم تعرضوا للضرب في المدرسة، إما بواسطة خراطيم أو مساطر أو عصي، وأن نسبة 44 في المائة منهم تعرضوا للضرب بالأيدي أو بالأرجل، فيما خضع 13 في المائة منهم لعقوبات كتابية.

واستنتجت الدراسة، من خلال معطيات إحصائية، أن الفتيات يتعرضن بنسبة أقل للضرب مقارنة مع الذكور. ومن بين الخلاصات كذلك أن الظروف التي لا يلجا فيها المدرسون إلى استعمال العنف لها علاقة بالوضعية الأسرية للتلميذ. ويستفاد من الدراسة أيضا أن أغلب المدرسين استعملوا العقاب الجسدي ضد التلاميذ مع تفاوتات في وسيلة العقاب.

يمكن الاستئناس بارقام ونسب أخرى بمدرسة ابتدائية بتاوريرت،